

Principles of Legal Studies

مبادئ الدراسات القانونية

Prepared by Dr. Ashraf Alrai

LAW612

Master of Digital law

Lecture 01



Principles of Legal Studies

Lecture 01

LAW612

Master of Digital law

Prepared by
Dr. Ashraf Alrai

www.midocean.ae

سوف نستعرض في هذه المحاضرة جملة من الموضوعات على النحو التالي:

➤ مفهوم القانون وأهميته وخصائصه ووظائفه ونطاق تطبيقه

➤ أهمية القانون في المجتمع

➤ خصائص القاعدة القانونية

➤ وظائف القاعدة القانونية في المجتمع

➤ تطبيق القاعدة القانونية في المجتمع.

القانون وأهميته وخصائصه ووظائفه



يُعرف القانون لغة بأنه مقياس كل شيء ، أما في الاصطلاح فقد وردت العديد من التعريفات، ومنها تكرار شيء على نحو متكرر أو وتيرة معينة ما يجعله على نظام ثابت.

Chapter
01

ما هو القانون؟

□ فقهاء القانون يعرفون القانون بأنه مجموعة من القواعد القانونية التي تطبق على الأشخاص في علاقاتهم الاجتماعية ويتوجب عليهم احترامها ومراعاتها من أجل تحقيق النظام في المجتمع . ويعرف أستاذنا الدكتور سليمان مرقص القانون بأنه "خطاب موجه إلى الأشخاص في صيغة عامة له قوة الإلزام" . ومن ثم فإن هذا الخطاب قد يكون في صيغة أمر بفعل معين، أو الامتناع عن فعل معين تحت طائلة المسؤولية القانونية، والتي إما أن تكون مسؤولية جزائية (بايقاع العقوبة المنصوص عليها في القانون على الشخص المرتكب للفعل المجرم) أو مسؤولية مدنية (بالتعويض عن الضرر الذي قد يقع على المتضرر نتيجة الفعل المرتكب) أو مسؤولية إدارية (بايقاع العقوبة التأديبية أو الالتزام بفعل معين أو التراجع عن قرار إداري معين).

من هم الأشخاص الملزمون بتطبيق القانون؟

□ والأشخاص الملزمون بتطبيق القاعدة القانونية إما أن يكونوا أشخاصاً طبيعيين؛ أي أفراداً في المجتمع، وإما أشخاصاً معنويين كالمؤسسات والهيئات والجهات العامة أو الخاصة، أو الهيئات الدبلوماسية أو السفارات أو منظمات المجتمع المدني أو المنظمات الدولية ضمن إقليم معين، وبما يسهم في تحقيق الأمن والسلم المجتمعي وحماية النظام العام في المجتمع بكافة عناصره من أمن عام وصحة عامة وسكينة عامة وأخلاق وآداب عامة، وهو ما يكرس ويعزز أهمية القانون في المجتمع.

Chapter

01

إذن:

✓ تنطلق ضرورة القانون من دوره في تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع؛ فالقانون ضرورة اجتماعية؛ إذ لا قانون بلا مجتمع، ولا مجتمع بلا قانون . كما يمثل الوعي بالقانون شكلاً يستوعب كل أشكال الثقافة للمواطن على اعتبار أن الارتقاء بالثقافة القانونية للمجتمع أمر يعد ركناً من أركان الارتقاء بالوعي الاجتماعي ؛ فالأفراد في أي مجتمع يشعرون بالقوة ويحاولون تحويل الفوائد في هذا المجتمع من أجل مصالحهم، ومنفعتهم الخاصة، وهو ما يولد الشعور بالتصادم بينهم لذا كان لا بد من وجود نظام مُحدد يحكم العلاقات بين الأفراد، وينظمها بما لا يؤدي إلى تضارب المصالح .

Chapter

01

أهمية القانون:

لا يمكن أن يتحقق العدل والمساواة بين الناس أو منع الاعتداء على حقوق أي شخص أو ممتلكاته أو الحفاظ على المثل العليا في المجتمع من مبادئ وقيم راسخة وتحقيق الأمن والاستقرار وفك النزاعات والمشكلات التي تحدث بين أفراد المجتمع، أو بين أفراد المجتمع والمؤسسات، أو ما بين المؤسسات أنفسها بوسائل وأساليب تضمن حفظ الحقوق وعدم ضياعها دون قواعد قانونية راسخة، وبما يضمن استمرار المجتمع وحمايته وضمان استقراره وتقدمه وازدهاره .

➤ والإنسان بصورة عامة كائن اجتماعي بطبعه ، فلا يمكن له أن يعيش منفرداً؛ إذ لا بد من وجود مجتمع يعيش في إطاره، وهو ما يتطلب وجود علاقات مع غيره من أفراد المجتمع أو المؤسسات الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق من دون وجود نصوص قانونية تحدد هذه العلاقات وتمنع اعتداء أي فرد في هذا المجتمع على غيره من الأفراد، ومن دون هذه النصوص القانونية النازمة للعلاقات الإنسانية تسود شريعة الغاب، وتضيع الحقوق في المجتمع، وينتشر منطق القوة.

➤ وقبيل التنظيم القانوني كان الدين هو المسيطر، فما يعد مقبولا دينياً يكون هو المقبول مجتمعياً، لكن فيما بعد بدأت الشعوب تميل إلى التمييز بين القواعد القانونية، والقواعد الأخلاقية، والقواعد الدينية في تنظيم سلوك الأفراد، وعلى الرغم من التشابه فيما بينها إلا أنها تختلف في طبيعة الجزاء المترتب على مخالفتها؛ فالعقوبات القانونية هي عقوبات دنيوية، فيما العقوبات الدينية هي عقوبات دنيوية وأخروية، أما الأخلاق فتختلف الجزاءات المترتبة عليها بحسب طبيعتها؛ حيث أن هناك من الأخلاق ما لا يمكن فرض عقوبات على مخالفة قواعدها .

➤ وتأتي أهمية القانون في المجتمع بأنه في الأساس علم اجتماعي له علاقة بجميع العلوم الاجتماعية التي موضوعها الإنسان وعلاقاته الاجتماعية وسلوكه وأفعاله، كما أنه يوضح حقوقه والالتزامات المترتبة عليه، وهذا ما يشكل نتيجة طبيعية وحتمية لأهمية القاعدة القانونية وضرورتها في المجتمع؛ وبالتالي فإن القانون يجب أن يستجيب لحاجات المجتمع، وظروفه الزمانية، والمكانية.

- لذا نجد أن فكرة النظام العام التي يحميها القانون وفكرة الحقوق بشكل عام تختلف من مكان إلى مكان ومن زمان إلى آخر، كما أن القانون، يعد وسيلة فاعلة في حماية الحالة الاجتماعية والعلاقات المجتمعية رغم التغير الاجتماعي الذي يحدث بسبب الأنماط المختلفة التي تسهم في تطور المجتمع مثل التكنولوجيا.
- والحق الذي يحميه القانون يقصد به؛ السلطة أو الإمكانية أو الامتياز الذي يمنحه القانون للشخص تمكيناً له من تحقيق مصلحة مشروعة يعترف بها القانون ويحميها.

وبالتالي فإن القانون يحمي مجموعة من الحقوق لأفراد المجتمع وأي اعتداء على هذه الحقوق يمكن أن يترتب عقوبة أو جزاء، ومن هنا يأتي ارتباط الحق والقانون فكل منهما يرتبط بالآخر ارتباطاً وثيقاً لا بل أن حماية الحقوق هي الغاية الأساسية من القانون في المجتمع، ومن هنا تنطلق أهميته.

بالتالي، يمكن القول إن القانون كمجموعة من القواعد التي تحكم تصرفات الأفراد والمؤسسات في المجتمع، تلعب دوراً حيوياً، وتتلخص أهميته فيما يلي:

❖ الحفاظ على النظام والاستقرار: حيث يساعد القانون في تحقيق النظام والاستقرار في المجتمع عبر تنظيم التصرفات الفردية والجماعية، ويمنع السلوك الهيجي والعشوائي ويعمل على حماية المواطنين، والممتلكات، ويضمن حياة آمنة للجميع.

❖ يكفل العدالة والمساواة: حيث يعمل القانون على ضمان المساواة والعدالة بين الأفراد في المجتمع، سواء أكانوا أغنياء أم فقراء، لديهم قوة أو سلطة أم لا، وذلك عبر بيان الحدود، والقواعد اللازمة لضمان تعامل عادل، ومتساو للجميع.

- ❖ الحماية والأمان: يقوم القانون بحماية المواطنين، والمجتمع من الجريمة، والعنف، والتهديد عبر توفير إطار للأنظمة القانونية المسؤولة عن إنفاذ القانون، والتي تساعد في الحفاظ على النظام والأمن في المجتمع.
- ❖ توجيه السلوك: يساعد القانون في توجيه السلوك الفردي والجماعي، ويحدد السلوك الذي يعتبر مقبولا والذي يعتبر غير مقبول أيضاً، كما يحدد العقوبات المناسبة للسلوك الخاطئ، ويشجع السلوك الصحيح.
- ❖ تنظيم العلاقات الاجتماعية: يساعد القانون في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد أنفسهم أو بين الأفراد والمؤسسات، أو بين المؤسسات ذاتها.

➤ وتأتي أهمية القانون في المجتمع بأنه في الأساس علم اجتماعي له علاقة بجميع العلوم الاجتماعية التي موضوعها الإنسان وعلاقاته الاجتماعية وسلوكه وأفعاله، كما أنه يوضح حقوقه والالتزامات المترتبة عليه، وهذا ما يشكل نتيجة طبيعية وحتمية لأهمية القاعدة القانونية وضرورتها في المجتمع؛ وبالتالي فإن القانون يجب أن يستجيب لحاجات المجتمع، وظروفه الزمانية، والمكانية.

خصائص القاعدة القانونية



تمتاز القاعدة القانونية بمجموعة من الخصائص، وهي أن القاعدة القانونية هي قاعدة عامة ومجردة وملزمة للأفراد، ويترتب على مخالفتها جزاء، وهو ما سنتناوله على النحو الآتي:

أولاً: القاعدة القانونية هي قاعدة عامة مجردة؛ أي أنها توجه للأفراد بصفاتهم وليست بذواتهم؛ فالقاعدة القانونية لا توجه إلى أشخاص محددين وإنما للمراكز القانونية التي يشغلونها، فمثلاً القانون الجزائي ينظر للمجرم بصفته مجرمًا وليس بصفته الشخصية أو نظراً لعائلته، وكذلك القانون التجاري ينظر إلى التاجر بهذه الصفة، وكذلك القانون الإداري الذي ينظر إلى المخاطب بالقاعدة القانونية الإدارية أو القرار الإداري مثل الموظف العام، ومن هنا فإن القاعدة القانونية تطبق على الأشخاص نظراً لما يشغلون من مراكز قانونية.

ثانياً: القاعدة القانونية مُلزمة؛ أي انه يتوجب على الأفراد الالتزام بها، وتطبيقها ليس اختيارياً؛ ولو كان كذلك لما ترتب على مخالفتها الجزاء أو العقوبة بغض النظر عن هذا الجزاء أو هذه العقوبة مالية أو إدارية أو جزائية.

ثالثاً: يترتب على مخالفة القاعدة القانونية الجزاء؛ إن من أبرز النتائج التي تترتب على عنصر الإلزام الذي يجب أن تتمتع به القاعدة القانونية هو أنه يترتب على مخالفتها جزاء محدد؛ والجزاء إما أن يكون جزائياً أو مدنياً أو إدارياً، وهو ما سنشير إليه تالياً:

- العقوبة الجزائية؛ هي العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات سواء كانت بالحبس أو بالغرامة، بحسب الجريمة المرتكبة، سواء كانت جنائية، أو جنحة، أو مخالفة.
- والجنائية هي جريمة شديدة الوقع على المجتمع، لذا فإن عقوبتها تتراوح ما بين الحبس لمدة 3 سنوات وحتى الإعدام، أما الجنحة فهي الجرائم التي تتراوح عقوبتها ما بين أسبوع وثلاث سنوات، فيما تكون عقوبة المخالفات، إما غرامات مالية، أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع وتوقع عقوبة الحبس في غير الأماكن التي توقع فيها العقوبات على مرتكبي الجنايات والجنح.

- التعويض المدني؛ أي أن أي فعل يُلحق ضرراً بالغير فقد رتب المشرع على ذلك أحقية للمضرور أن يلاحق الفاعل، ويطالبه بالضرر الذي ترتب على هذا الفعل.

ومن أبرز ما تمتاز به الدعوى المدنية إمكانية المطالبة بالتعويض حتى ولو لم يتعمد مرتكب الفعل الإضرار، فلو ارتكب شخص ما فعلاً معيناً وكان هذا الفعل مجرمًا أو غير مجرم بقصد أو بغير قصد وترتب عليه إضرار بشخص ما فإن صاحبه ملزم بالتعويض ويجوز للمضرور المطالبة بهذا التعويض. ولو كان المتسبب بالضرر صغيراً أو معتوهاً أو مجنوناً، ولا يكون الطلب موجهاً له بشكل مباشر بل للوصي أو الولي عليه، والتعويض عن الضرر إما أن يكون تعويضاً عن ضرر مادي أو تعويضاً عن ضرر معنوي أو نفسي.

- التعويض عن الضرر المادي؛ ويمكن تعريفه بأنه التعويض المالي عن خسارة، وفقدان الممتلكات، والأموال، وتمثل الأضرار التي تقع على الأشياء المادية المحسوسة كالسيارة، أو المنزل، أو ما يقع على الجسد، وهو ما يمكن تقييمه وتقدير خسارته مالياً. وعلى المدعي إثبات وقوع الأضرار المادية وقيمة التعويض الذي يطالب به عنها، وتشمل الأضرار التي ضاعت عليه من كسب، وما لحقه من خسارة.
- التعويض عن الضرر المعنوي؛ ويمكن تعريفه بأنه الضرر النفسي الذي يترتب بناء على فعل معين يقوم به الفاعل، ويكون تقدير الضرر وتحديد التعويض المناسب له من اختصاص محكمة الموضوع التي تستخلصه بناء على ما يتوافر لديها من دلائل، ولا يوجد معيار تقديري عن الأضرار التي لحقت بالمضروب؛ إذ لم يتوافر في القانون نص قاطع يضع معايير تقدير مبلغ التعويض.

ويوجب القانون في حال تقدير الضرر توفر أركان الضرر والخطأ والعلاقة السببية بينهما، ومن ثم يثبت الضرر وبذا تكتمل أركان التعويض، ولكن في الحالتين المادية والمعنوية لا يتم التعويض إلا إذا جاء الضرر الواقع على المضرور كنتيجة مباشرة للفعل الخاطئ، أو وضوح العلاقة المسببة للفعل الضار أو العلاقة بين الضرر والخطأ.

- **العقوبة الإدارية؛ وهي الجزاء الذي توقعه الإدارة العامة أثناء ممارستها لصلاحياتها في تسيير المرافق العامة، أو القواعد الخاصة بسير مختلف الأنشطة الخاضعة لرقابة الإدارة ونشاطها، والهدف منها تحقيق الصالح العام.**
- **ويمكن تعريف الجزاء الإداري بأنه "كل قرار صادر عن جهاز إداري من أجل زجر فعل منصوص عليه بنص، أو تصرف عام يعتبر متعارضا مع المصلحة العامة"، كما تعرف الجزاءات الإدارية بأنها "الجزاءات ذات الخاصية العقابية التي توقعها سلطات إدارية مستقلة أو غير مستقلة، وهي بصدد ممارستها لسلطاتها تجاه الأفراد بغض النظر عن هويتهم الوظيفية كطريق أصلي لردع خرق القوانين واللوائح".**
- **ويمكن القول إن العقوبات الإدارية بصورة عامة لها طبيعة جزائية لأن غايتها هي العقاب نتيجة التقصير في أداء التزام معين، وتنقسم الجزاءات الإدارية العامة عموما إلى جزاءات إدارية عامة مالية، وجزاءات إدارية عامة غير مالية.**

وظيفة
القاعدة
القانونية في
المجتمع



➤ أوضحنا سابقاً أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه؛ وبالتالي لا يمكن له أن يعيش منفرداً، ولا بد له من أن يعيش في إطار المجتمع. وهذا المجتمع يجب أن يقوم على النظام الذي يستوي بناء على قاعدة آمرة وملزمة، ويتوجب على الأفراد الالتزام بها وإطاعتها ويمكن للجماعة أو من تنتخبها من سلطات أن تفرض هذه القواعد بالقوة والإجبار والسلطة، وهو ما تقوم عليه المفاهيم الحديثة للدولة . وبالتالي فإن القانون ملازم للمجتمع فأينما وجد المجتمع وجد القانون، وأينما وجد القانون وجد المجتمع .

➤ ومن هنا فإن وظيفة القانون تتمثل في تنظيم المجتمع، وتحديد الحقوق، والواجبات، والمسؤوليات للأفراد، والمؤسسات، والحكومات؛ فلا يمكن للمؤسسات، والأفراد في المجتمع معرفة حقوقهم، وواجباتهم تجاه مجتمعهم، أو تجاه الغير من دون نصوص قانونية، والتي يجب أن تتمتع بالصفات التي تناولناها سابقاً وأبرزها عموميته، وتجريدها، وإلزامها، وترتب الجزاء على مخالفتها، كما يهدف القانون إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الناس، وحماية الحقوق الأساسية للأفراد، وضمان احترام قواعده وكذلك اللوائح، والأنظمة، وهو أمر إذا لم يكن قائماً في مجتمع ما فإن ذلك سيؤدي إلى خلق المزيد من الفوضى.

➤ ومن أجل ذلك، يُحدد القانون الإجراءات القانونية الملزمة التي يجب على الأفراد والمؤسسات اتباعها، وتحديد العقوبات التي يجب تطبيقها عند مخالفة النصوص القانونية، فضلاً عن كون القانون يسهم في تحديد الإجراءات القانونية التي يجب اتباعها في المنازعات المدنية، والجنائية، وغيرها من المنازعات، ويوفر إطاراً قانونياً للعمليات التجارية، والاقتصادية، والمالية وغيرها.

➤ وبصورة عامة، يلعب القانون دوراً حيوياً في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وفي تعزيز السلم والأمن في المجتمعات، ويحدد القواعد والإجراءات التي يجب اتباعها من قبل الأفراد والمؤسسات، ويحدد أيضاً العقوبات التي يمكن تطبيقها على المخالفين.

- ومن بين الأساليب التي يستخدمها القانون لتعزيز السلم في المجتمع، يمكن الإشارة إلى ما يلي:
- 1. تنظيم العلاقات الاجتماعية: يقوم القانون بتحديد القواعد والإجراءات التي يجب اتباعها في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وبين الأفراد، والمؤسسات، مما يساعد على تجنب الصراعات والنزاعات. وتدخل في إطار العلاقات الاجتماعية جملة من العناصر المهمة التي لا تقوم المسؤولية القانونية إلا بها، والتي تشمل على العائلة، والفرد، والعلاقات والعناصر الأخرى اللصيقة بإنسانيته مثل اسمه، وصورته، وسرية مراسلاته، وأحواله الشخصية.

➤ 2. حماية الحقوق: يضمن القانون حماية حقوق الأفراد والمؤسسات، مما يساعد على تجنب الاعتداءات والانتهاكات، ويحمي الجميع من الظلم والاضطهاد؛ حيث ترسم القوانين إطاراً عاماً للأخلاقيات التي يجب أن يتمتع بها الإنسان .

➤ 3. تطبيق العدالة: يضمن القانون تطبيق العدالة، وذلك بتحديد العقوبات على المخالفين، وبضمان تطبيق العقوبات بشكل متساوٍ على الجميع، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو أي عوامل أخرى.

- 4. تشجيع الامتثال للقانون: وذلك عبر تحديد العقوبات التي يمكن تطبيقها على المخالفين، وتوفير حوافز للأفراد الذين يلتزمون بقواعده.
- ويتم تحقيق هذه الوظائف عبر تطبيق القانون في المجتمع من خلال النظام القضائي، والذي يتألف من مجموعة من المحاكم، والقضاة، والمدعين العامين، والمحامين، والمساعدين القضائيين، والعاملين الآخرين في المجال القانوني.

➤ ويتمثل الهدف الأساسي للنظام القضائي في تطبيق القانون بطريقة عادلة ومتساوية على جميع أفراد المجتمع، فضلاً عن تطبيق مختلف الإجراءات القانونية التي تنطوي على الحكومات والمؤسسات والأفراد، والتي تشمل على تقديم الدعاوى المدنية والجنائية، وتحديد العقوبات للمخالفين، وتنفيذ الأحكام القضائية، وتشكيل اللجان القانونية، وتحديد الإجراءات القانونية للتعامل مع الشكاوى والاعتراضات

تطبيق القانون في المجتمع



➤ أشرنا إلى أن تطبيق القانون في المجتمع يتم عن طريق النظام القضائي، وعبر الإجراءات القانونية المحددة والتي سنتناولها لاحقاً، كما يتم تطبيق القانون بشكل عام في المجتمع عن طريق الإلزام بالقوانين، واللوائح، والأنظمة المعمول بها، والالتزام بتلك القوانين واللوائح، والتعاون مع الجهات القانونية المختصة عند الحاجة.

➤ فمتى ارتكب المجرم جريمته، فلا بد من إحالته إلى الجهات القضائية لمحاكمته على فعلته، ومحاسبته على ما اقترفت يده من خرق للنصوص القانونية، وهو ما ينطبق على أي جريمة؛ لكن معاقبة الجاني أو الفاعل في هذه الجريمة لا تكون جزافاً بل لا بد من وجود إجراءات معينة، وهو ما نصت عليه القوانين الإجرائية المقارنة.

➤ ويعتبر قانون أصول المحاكمات الجزائية من أهم القوانين؛ حيث يتضمن مجموعة من القواعد القانونية التي يجب الالتزام بها وفقاً لما قرره المشرع بما يحمي حقوق المتقاضين من أجل الوصول إلى الحقيقة ومعاقبة المجرمين بعقابهم العادل، وبالتالي تحقيق الردع العام بمنع أي شخص من ارتكاب الفعل المجرم الذي ارتكبه غيره إذا ما علم بوجود عقوبة قانونية ستطبق عليه، وكذلك الردع الخاص بمنع الشخص نفسه من العودة إلى الفعل المرتكب، وبما يحقق في النهاية الحماية المجتمعية .

➤ ويحدد القانون الإجراءات ابتداءً من مرحلة التحري والاستدلال، ومن ثم مرحلة التحقيق الابتدائي، ثم مرحلة المحاكمة، حيث تبدأ مرحلة التحري والاستدلال منذ لحظة وقوع الجريمة كمرحلة تحضيرية، للبدء في التحري عن كيفية وقوع الجريمة وضبط مرتكبيها وضبط الأجهزة والمعدات المستخدمة في ارتكاب الجرم ورفع بصماتهم وإحالتهم إلى النيابة العامة، وتعد هذه المرحلة الأولى في الحماية الإجرائية التي تقوم بها الجهات المختصة من أجل تحقيق مفهوم الحماية الإجرائية لأي حق من الحقوق.

ومن هنا فقد تناولنا في هذه المحاضرة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

➤ مفهوم القانون وأهميته وخصائصه ووظائفه ونطاق تطبيقه

➤ أهمية القانون في المجتمع

➤ خصائص القاعدة القانونية

➤ وظائف القاعدة القانونية في المجتمع

➤ تطبيق القاعدة القانونية في المجتمع.



Thank You